

لو كان دليل على عدم العلم به لدل الاختلاف في الاحتياج إلى العلم  
على عدم العلم به فلا حاجة إلى العلم لأن العلم ضرورة أن علم  
العالم مجرد وكل مجرد فله مؤثر علم أن العالم له مؤثر سواء كان  
بهاك علم أو لا وأن سلّموا حصول العلم بدون العلم لكن قالوا  
أنه لا يفتقر إلى العلم عالم يؤخر العلم كما قيل أن العقاب يجب أن  
تعلق به الشرع ليعتد به فلنا في بعضنا شرع معلما بالقرآن  
أما ما وعلا أن للعالم صنعا قديما لم يزل ولا يزال أعاد لفظ العلم  
لتوسطه بحيث النظر واستعمال القوم عليه بأنه مجرد وكل مجرد فله  
مجرد بالضرورة فالمان يدور ويستلسل وينتهي إلى مجرد قديم  
والأولان باطلان فتعين الثالث واجبا وجوده لذاته أو  
تمتعا عدمه بالنظر إلى ذاته إذ لو لم يكن واجبا لوجوده بالنظر إلى ذاته  
لكان ممكنا فيكون حادثا لأن القديم ينافي التأثير فيه عند فهم يحتاج  
إلى مجرد ولو جوزنا التأثير القديم فلا بد أن ينتهي إلى الواجب  
أيضا دفعا للورد والتسوية وجوب الوجود عند المتكلمين أن يكون  
الذات علة لثبوت وجوده وعند الفلاسفة وطائفة من محققين

المتكلمين

المتكلمين كونه عين وجوده ومفرد ذلك أن يكون وجودا خاصا  
قائما بذاته غير منسوخ وغيره وتفصيل ذلك أن العقل ينتزع من  
الماهيات الموجودة في باطن النظر إلى اشتراك فيه الجموع وبممتاز  
عن العدد وما هو الوجود المطلق وإنما يخص في الممكنات صلافة  
إلى الماهية التي ينتزع منها كوجود زيد وعمرو والبرهان يدل على  
كون الممكنات بهذه الحقيقة مستندة إلى وجوده يكون تخصصه سلب  
الإضافة إليه وهو الوجود المحض الواجب لذاته فقلت أن  
أريد بالوجود المعنى المشترك القديمي فلا شك أنه ليس عين الواجب  
تقانا ولا عين شيء من الموجودات وأن أريد به معنى آخر اصطلاحا على  
تسمية بالوجود فيكون النزاع لفظيا قلت المراد به ما هو مبدأ  
النزاع هذا المفهوم القديمي وهو في الواجب تقانا بذاته وذات  
في الممكنات اثر الفاعل فان قلت على مذهب جمهور المتكلمين أيضا  
لما كان الذات علة للوجود يكون ذاته بذاته مبدأ للنزاع ذلك  
المفهوم فلا يقع نزاع بين الفريقين قلت القائلون بالعينية  
استندوا على إطلاق هذا المذهب بأن بهيمة العقل حاكمة بالشيء

المتكلمين